

## وزارة الدولة لشئون البيئة

قرار رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٠

صدر بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٩

في شأن تحديد اختصاصات الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة  
وتحديد العلاقة بينهما وبين الإدارات المركزية والمحميات الطبيعية

**وزيرة الدولة لشئون البيئة**

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية :

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ وقرارى رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣ ورقم ٢٤٦ لسنة ١٩٩٤ في شأن المحميات الطبيعية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩٧ بشأن تحديد اختصاصات

وزير الدولة لشئون البيئة :

وعلى قرار وزير قطاع الأعمال العام ووزير الدولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة

رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٥ :

وعلى قرار مجلس إدارة جهاز شئون البيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٨/٥/٣١

بالمواقة على ما جاء بالدراسة المقدمة في شأن علاقة الفروع الإقليمية بباقي وحدات

جهاز شئون البيئة :

قرر :

(المادة الأولى)

يمارس الفرع الإقليمي للجهاز في نطاق اختصاصه الجغرافي سلطات وصلاحيات الجهاز طبقاً للمادة الثانية من هذا القرار ويشرف على المحميات الواقعة في نطاقه الجغرافي في ممارسة سلطات وصلاحيات الجهاز طبقاً للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ وقرارى رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٣، ٢٤٦ لسنة ١٩٩٤

(المادة الثانية)

- يعدل نص المادة الثانية من القرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٥ المشار إليه لتصبح بأن تختص فروع جهاز شئون البيئة بما يلى :
- ١ - إعداد الدراسات عن الوضع البيئي في المحافظات الداخلية في النطاق الإقليمي للفرع ، وصياغة خطة إقليمية لحماية البيئة فيها ، والمشروعات التي تتضمنها ، وكذلك المترافق معها وتزويد الجهاز بها لاستخدامها في صياغة الخطة القومية لحماية البيئة .
  - ٢ - متابعة تنفيذ المحافظات لهذه الخطط في إطار الخطة القومية لحماية البيئة وتقديم الدعم للأجهزة المحلية في إعداد خطط المحافظات لحماية البيئة .
  - ٣ - تنفيذ قرارات الوزير المختص بشئون البيئة ورئيس الجهاز بشأن حماية البيئة وتحقيق سياسة وزارة الدولة لشئون البيئة ودور الجهاز وأغراضه بالمحافظات .
  - ٤ - متابعة تنفيذ أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة ولاته التنفيذية بالتعاون مع الأجهزة المحلية والمعنية في المحافظات وكذا المتابعة الميدانية لتنفيذ المعايير والاشتراطات التي تلتزم الأجهزة والمنشآت بتنفيذها طبقاً لأحكام قانون البيئة ولا تتحمّل التنفيذية واتخاذ الإجراءات التي ينص عليها القانون ضد المخالفين لهذه المعايير والشروط .
  - ٥ - مراقبة خطة الالتزام البيئي للمنشآت والتي وافق عليها مجلس إدارة الجهاز والتحقق من توفيق أوضاعها مع أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولاته التنفيذية ، وذلك بدائرة إقليم الفرع واتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية المناسبة بالتعاون مع الأجهزة المحلية والمعنية .
  - ٦ - متابعة التزام المنشآت بتنفيذ الاشتراطات التي يقررها الجهاز عند مراجعة تقييم التأثير البيئي للمشروعات المختلفة بإقليم الفرع ، وذلك بالتنسيق مع الجهات الإدارية المختصة .

- ٧ - يعهد للفروع الإقليمية بمراجعة دراسات تقييم التأثير البيئي للمنشآت التي تقع في نطاق اختصاص الفرع والموافقة عليها بعد تدريب العاملين بالفروع على العمل بقوائم مراجعة دراسات التقييم البيئي وصدور قرار من السيد الدكتور الرئيس التنفيذي للمجهاز بتحديد هذه المنشآت .
- ٨ - تحديد أنواع الكوارث البيئية المحتمل وقوعها بدائرة إقليم الفرع ، والجهات المسئولة عن الإبلاغ عن وقوعها ، أو توقيع حدوثها ، والمناطق الأكثر تأثراً ، ومعرفة التأثير المتوقع لكل منها ، ووضع الإجراءات المناسبة لكل نوع منها وحصر الإمكانيات المتوفرة على المستوى المحلي لإقليم الفرع وتحديد كيفية الاستفادة بها بطريقة تكفل سرعة مواجهة الكارثة ، وإعداد خطة طوارئ لمواجهة الكوارث البيئية على مستوى الإقليم ، وموافاة الجهاز بها وي تلك المعلومات للاستعانة بها في إعداد خطة الطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية على المستوى القومي .
- ٩ - المساهمة في إدارة المواد والنفايات الخطرة والمخلفات بالتنسيق مع قطاع الإدارة البيئية بالجهاز والجهات المعنية والسلطات المحلية المسئولة عن ذلك في إقليم الفرع .
- ١٠ - متابعة تنفيذ الوحدات المحلية لالتزامها بتقديم بعض أماكن إلقاء أو معالجة أو حرق القمامه والمخلفات الصلبة بالاتفاق مع الفرع والتتحقق من مطابقتها للمواصفات السليمة بيئياً .
- ١١ - الإسهام في إدارة وتنفيذ المشروعات التجريبية التي ينفذها الجهاز بالمحافظات الداخلية في اختصاص الفرع ومتابعة تنفيذها وموافاة الجهاز بتقارير المتابعة وتنفيذ ما قد يرى الفرع الإقليمي تنفيذه من مشروعات تجريبية محلية للمحافظة على الشروط الطبيعية وحماية البيئة في دائرة إقليم الفرع وتشجيع المبادرات بشأنها وذلك دون المساس باختصاصات إدارة المحميات الطبيعية .
- ١٢ - الإشراف على شبكات الرصد البيئي بالمحافظات والحصول على المعلومات منها وموافاة الجهاز بها .

- ١٣ - إعداد تقرير سنوي عن المؤشرات الرئيسية للموضع البيئي بمحافظات الإقليم للعرض على مجلس إدارة الجهاز .
- ١٤ - حصر المؤسسات والمعاهد الوطنية وكذلك الكفارات التي تسهم في إعداد وتنفيذ برامج المحافظة على البيئة بالمحافظات الداخلة في الاختصاص الإقليمي للفرع والاستفادة منها في إعداد وتنفيذ المشروعات والدراسات التي يقوم الفرع بإعدادها وموافاة الجهاز بها .
- ١٥ - تنفيذ خطة التدريب البيئي ، وبرامج التثقيف البيئي للمواطنين - اللتين يضعهما الجهاز على ضوء سياسة وزارة الدولة لشئون البيئة - في نطاق المحافظات الداخلة في الاختصاص الإقليمي للفرع .
- ١٦ - نشر الوعي البيئي والتنسيق بين الجهود الشعبية ومكاتب شئون البيئة بالمحافظات على ضوء سياسة وزارة الدولة لشئون البيئة وخطة الجهاز في هذا الشأن .
- ١٧ - تلقي التبليغات والشكوى البيئية التي يقدمها الأفراد أو المؤسسات أو المنظمات الحكومية أو غير الحكومية للفرع ، أو التي تحال إليه من الجهاز ، وفحصها واتخاذ اللازم بشأنها .
- ١٨ - تقديم الدعم الفني في شئون البيئة إلى الهيئات والمنظمات الحكومية بما فيها أجهزة الحكم المحلي (مكاتب شئون البيئة بالمحافظات وممثلى الوزارات) والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة في منطقة الفرع .
- ١٩ - توثيق روابط التنسيق والتعاون بين وزارة الدولة لشئون البيئة وجهاز شئون البيئة والمحافظات من أجل تحقيق سياسة وأغراض وزارة الدولة لشئون البيئة في شأن حماية البيئة .

## (المادة الثالثة)

يكون لفروع جهاز شئون البيئة الهيكل التنظيمي والوظيفي المعتمد من مجلس إدارة الجهاز بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها .

## (المادة الرابعة)

يتم التعاون والتنسيق بين الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة والإدارة المركزية للمحميات الطبيعية فيما تفرضه ضرورة العمل المشترك بينهما من أجل حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وصون الطبيعة ويكون التعاون والتنسيق بينهما كل في حدود اختصاصاته وطبقاً للقواعد المنظمة لذلك التي يصدرها السيد الرئيس التنفيذي للجهاز .

## (المادة الخامسة)

يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار من قرارات .

## (المادة السادسة)

ينشر هذا القرار في الوقانع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

صدر في ٢٠٠٠/٦/٢٩

وزيرة الدولة لشئون البيئة

نادية مكربل عاصم